

المصدر :

البلاد

التاريخ :

11-06-2008

الصفحات :

6

العدد : 18824

المسلسل : 57

المجلس الوزاري الخليجي في ختام اجتماعه بجدة :

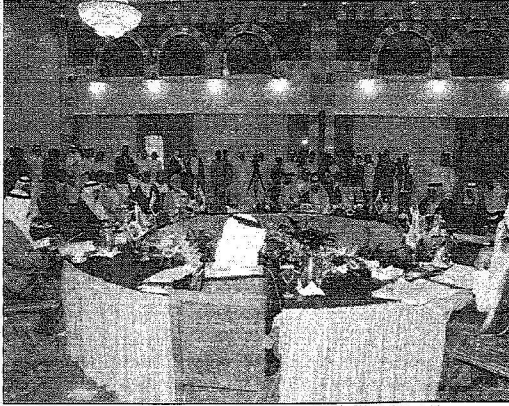
دعوة الخارجية الأمريكية لمراجعة سياستها غير الودية تجاه دول المجلس

حل الملف النووي الإيراني سلمياً ورفع الحصار عن غزة

المصدر :
التاريخ :
الصفحات :

البلاد
11-06-2008
6

العدد : 18824
المسلسل : 57



مؤتمر وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي



جدة واس

اختتم اصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية بدول مجلس التعاون بدول الخليج العربية مساء أمس الأول أعمال الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ ١٠٧ وذلك بقصر المؤتمرات بمحافظة جدة.

وقد صبر في ختام الجلسة البيان الصحفي التالي :

عقد المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته السابعة بعد المائة، يوم الاثنين ٥ جمادى الآخرة ١٤٢٩ هـ الموافق ٩ يونيو ٢٠٠٨ م، في مدينة جدة، برئاسة معالي أحمد بن عبدالله آل محمود وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء، دولة قطر، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، ومشاركة معالي عبدالرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعبر المجلس الوزاري عن عميق مشاعر الحزن والأسى لوفاته فقيده دولة الكويت ومجلس التعاون، والأمينتين العربية والإسلامية، صاحب السمو الشيخ - سعد العبدالله الصباح، وعن تقديره لما قدمه، رحمه الله، من مآثر جليلة لدولة الكويت وشعبها الشقيق، وتميزه للمسيرة المباركة لمجلس التعاون.

كما قدم المجلس تعازيه إلى صاحب السمو الشيخ - خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ولشعب دولة الإمارات، في وفاة الشيخ - ناصر بن زايد آل نهيان، تقديداً لله برحمته، وألهم إمله وذويه الصبر والسلوان.

وأشاد المجلس الوزاري بعمق رابطة للعالم الإسلامي والتي رعانا خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، لدعوة رابطة العالم الإسلامي لمقر مؤتمر الحوار الإسلامي، الذي نجح عن اقتراح خادم الحرمين الشريفين والذي عقد مؤتمراً في مكة المكرمة، على مدى ثلاثة أيام، والمعادف إلى

نعم حق سيادة الإمارات على جزرها وحق دول المنطقة في امتلاك الطاقة السلمية

وضع أسس للحوار بين اتباع الأديان السماوية والفلسفات الوضعية ، وقيادة شعوب العالم وحكوماتهم إلى التفاهم والحوار ، وإشاعة ثقافة التسامح ، والعمل على توسيع آفاقه ، في ضوء القواسم المشتركة بين الحضارات والأديان وتعزيز التعايش السلمي بين الأمم وإنهاء الصراعات والمشكلات الدولية .

وعبر المجلس الوزاري عن تقديره وإشادته للجهود الكبيرة التي بذلها صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر ، رئيس المجلس الأعلى لمجلس التعاون ، حفظه الله ، لجمع الفرقاء اللبنانيين لإجراء الحوار الوطني في الدوحة ، وتوصل الفرقاء اللبنانيين إلى "اتفاق الدوحة" ، والخروج بحل سياسي للأزمة ، وذلك تنويعاً للجهود التي قامت بها الجامعة العربية ، واللجنة الوزارية العربية برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ، ورئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر ، وبعضوية إخوانه أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول العربية .

كما عبر المجلس الوزاري عن تهنئته وترحيبه لانتخاب فخامة الرئيس ميشيل سليمان ، رئيساً للجمهورية اللبنانية ، وشهد المجلس على ضرورة استكمال اتفاق الدوحة من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والبدء بإجراء الحوار الوطني ، معرباً عن أمله في أن ينعم لبنان وشعبه الشقيق بالامن والاستقرار والرخاء .

وأما المجلس الوزاري فملكته التبرير العالمي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الإنسان التابع للأمم المتحدة .

ورحب المجلس الوزاري بموافقة الأمم المتحدة لتكون مملكة البحرين مقراً لتدشين التقرير العالمي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠٠٩ .

واستعرض المجلس الوزاري تطورات مسيرة التعاون المشترك ، منذ انتهاء الدورة الماضية للمجلس الوزاري في عدد من المجالات ، ومستجدات أبرز القضايا السياسية، الإقليمية والعربية والدولية .

وتتمة لسياسة العمل الإقتصادي المشترك ، أطلع المجلس الوزاري على تقرير الأمين العام بشأن تطورات سير العمل في السوق الخليجية المشتركة ، منذ إعلان قيام السوق ، في الدورة " ٢٨ " للمجلس الأعلى ، في ديسمبر ٢٠٠٧ ، م ، اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٠٨ م ، وعبر المجلس عن تقديره للمتابعة المستمرة ، والجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الشأن .

كما استمع إلى إيجاز من الأمين العام عن نتائج اجتماعات اللجان الوزارية في المجال الاقتصادي ، التي عقدت مؤخراً ، وما تحقق من إنجازات .

وفيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول والمجموعات الدولية ، أخذ المجلس الوزاري علماً بأخر التطورات في المفاوضات مع الدول والمجموعات الدولية ، ورحب بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس ودول رابطة التجارة الحرة الأوربية "أفتا" وتطلعه للتوقيع عليها في أقرب وقت ممكن ، كما أعرب المجلس عن تطلعه لانتهاج من المفاوضات والتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس والاتحاد الأوربي قبل نهاية هذا العام .

وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة ، أطلع المجلس الوزاري على الخطوات المتخذة ، من قبل الامانة العامة والدول الأعضاء ، لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى في مجال استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية ، والبيئة ، والتعليم العالي ، والشباب ، والرياضة . وفي مجال الشؤون العسكرية ، أطلع المجلس الوزاري على ما تم في مجالات التعاون العسكري ، والدفاع المشترك ، بشأن قرار أصحاب الجلالة والسمو ، في الإجماع التشاري العاشر ، حول تطوير قوات درع الجزيرة المشتركة . وعبر عن ارتياحه وتقديره لما تم تحقيقه ، مؤكداً

على استكمال الدراسات والإجراءات الخاصة بهذه المجالات ، طبقاً للقرارات الصادرة بشأنها .

وفي مجال التنسيق والتعاون الأمني ، استعرض المجلس مسار التنسيق والتعاون الأمني ، في ضوء المستجدات والمتغيرات الأمنية المتسارعة ، وأبدى ارتياحه ، ومباركته ، لما توصل إليه أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية ، في لقاءهم التشاوري التاسع ، بشأن إقرار الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بعد تطويرها وتحديثها ، لتتواءم مع متطلبات المرحلة الأمنية الراهنة . ورحب المجلس الوزاري بتوقيع الاتفاقية بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر ، لتتقل مواطني الدولتين بالبطاقة الشخصية ، وذلك في إطار استكمال التنقل بين الدول الأعضاء بيسر وسهولة ، وتعميقاً للتواصل بين مواطني دول المجلس .

وفي مجال مكافحة الإرهاب ، أكد المجلس على مواقف دول المجلس من هذه الظاهرة الخطيرة والمتنامية ، ووجد دعواته ودعمه لكل جهد إقليمي ودولي ، يحقق المكافحة لهذه الظاهرة ، التي باتت قضية فكرية تؤرق العالم بأسره ، وليس لها وطن أو جنسية ، كما أكد المجلس على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب ، ودعوتها إلى القيام بدورها المطلوب .

وعبر المجلس عن أسفه الشديد لما احتواه التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٨ م حول الاتجار بالبشر من معلومات مغلوطة وغير صحيحة عن دول مجلس التعاون ، والتي تهدف إلى ممارسة ضغوط غير باهرة لأهداف سياسية ، ودعا المجلس وزارة الخارجية الأمريكية إلى مراجعة سياساتها غير الودية تجاه دول المجلس .

كما عبر المجلس عن إعابته للتفجير الإرهابي الذي وقع في الجزائر الذي راح ضحيته عدد من الأبرياء ، ويؤكد المجلس مجدداً دعمه للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بكل صوره وأشكاله وأياً كان مصدره ومبرراته .

وفي الجانب السياسي ، بحث المجلس الوزاري مجمل الأوضاع ، وأبرز مستجدات القضايا السياسية الإقليمية والعربية والدولية ، وعبر عن مواقف دول المجلس تجاهها ، وذلك على النحو التالي :

فيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث ، طناب الكبرى ، وطناب الصغرى ، و أبوموسى ، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، أكد المجلس الوزاري ، مجدداً ، على مواقفه الثابتة والمعروفة ، والتمسكاً فيما يلي :

– دعم حق السيادة لدولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ، طناب الكبرى ، وطناب الصغرى ، وأبوموسى ، وعلى السيادة الإقليمية ، والإقليم الجبوي ، والحرف القاري ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث ، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة .

–التعبير عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية أية نتائج إيجابية من شأنها التوصل إلى حل قضية الجزر الثلاث ، مما يسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة .

– النظر في الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث .

– دعوة جمهورية إيران الإسلامية لاستجابة للمسامح والمعوامات الصادقة لدولة الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات مباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

وحول أزمة الملف النووي الإيراني ، جدد المجلس تأكيد التزامه بمبادئ مجلس التعاون والثبات ، والمعروفة ، والمتحتة في احترام الشريعة الدولية ، وحل النزاعات بالطرق السلمية ، ووجد دعواته إلى ضرورة

باتفاق مكة المكرمة .

وأكد المجلس ، مجدداً ، مطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية ، إلى خط الرابع من يونيو " حزيران " ١٩٦٧ ، ومن باقي الأراضي اللبنانية المحتلة في جنوب لبنان ، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

وأعرب المجلس الوزاري عن قلقه إزاء توجه الاتحاد الأوروبي ، إلى رفع مستوى العلاقات العلمية والاقتصادية والسياسية مع إسرائيل ، في الوقت الذي تتواصل فيه انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان ، وعدم الوفاء بالتزاماتها ، فضلاً عما تم الاتفاق عليه في اجتماع أنابولس ، وكذلك عدم تعاملها بجدية مع مفاوضات الحل النهائي .

وفي الشأن السوداني ، عبر المجلس الوزاري عن إيمانه لإعتداء على مدينة أم درمان ، الذي استهدف أمن واستقرار السودان ، وأكد المجلس على تضامنه مع حكومة السودان ، داعياً إلى معالجة الأزمة في دارفور ، عن طريق الحوار ، والوفاء الوطني ، وبما يحقق لإنهاء الشعب السوداني الشقيق الأمن والاستقرار والرخاء ، في جميع أرجاء البلاد .

وفي الشأن الصومالي ، دعا المجلس كل الأطراف الصومالية المتحليفة عن العنف ووقف العمليات التي تستهدف عرقلة مسيرة العملية الوطنية ، والاعل على تحقيق الوفاق الوطني ، ودعم مؤتمر المصالحة الذي عقد في جيبوتي ، ونشر الأمن والاستقرار في ربوع كل الأراضي الصومالية . وأكد المجلس على ضرورة الالتزام بالتعهدات ، والاتفاقات ، التي جرى توقيعها في جده بالمجلس العربية السعودية ، بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٠٧ م ، برعاية خادم الحرمين الشريفين .

وفي نهاية الجلسة عقد معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء بولقة قطر رئيس الدورة الحالية أحمد بن عبدالله آل محمود ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية لقاء صحافياً أجاباً فيه عن أسئلة الصحفيين .

فحول سؤال عن انضمام الجمهورية اليمنية لبعض المنظمات الخليجية أكد معالي الأمين العام للمجلس أن العلاقات والتعاون قائم بين دول المجلس والجمهورية اليمنية بصورة جيدة في مختلف المجالات .

وأشار معاليه في هذا الصدد إلى أن العمل جار على الانضمام الجزئي للجمهورية اليمنية في عدد من المنظمات المتخصصة ومنها منظمة الخليج للإستثمارات الصناعية وهيئة التقييس وعرض ما تم التوصل إليه في هذا الجانب على القمة القادمة لقادة دول المجلس .

وعن توقيت تطبيق العملة الخليجية الموحدة ، أجاب معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء بولقة قطر - هناك اجتماعاً حالياً في الدوحة لمناقشة مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس وسوف تعرض توصيات هذا الاجتماع على لجنة التعاون المالي والإقتصادي لدول المجلس والتي ستعقد اجتماعاً قريباً للإطلاع على ما تم بالنسبة لصياغة المجلس النقدي واتفاقية الاتحاد النقدي تمهيداً لرفعها لمتابعة الحلافة والاسمو قادة دول المجلس في قمتهم القادمة التي ستعقد بمشيئة الله تعالى في مسقط .

وفي الشأن السياسي، اعتبر الوزير القطري افتتاح دول مجلس التعاون سفارات لها في العراق " قراراً سيادياً يعود لكل دولة من دول المجلس بما تراه مناسباً .

وهول وجود مسألة سورية بين الإمارات وإيران لحل قضية الحذر الإماراتية الثلاثية، أجاب الوزير آل محمود - إن أي مسعى يصب في مصلحة الأمن والاستقرار شيء مطلوب وهناك ثوابت مؤكدة لدول مجلس التعاون فيما يتعلق بإجئال إيران للحزب الإماراتية وهي بأن يتم حلها عبر المفاوضات الدبلوماسية أو باللجوء إلى محكمة العدل الدولية أما فيما يتعلق بتلك الوساطة فلا علم لدي عن ذلك ."



رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري

التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة .

وجدد المجلس مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل كافة، بما فيها منطقة الخليج ، مع الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وأن يكون ذلك متاحاً للجميع ، في إطار اتفاقيات إقليمية ذات الصلة . وفي الشأن العراقي، جدد المجلس الوزاري تأكيده على مواقفه المعروفة والثابتة ، والمتطمة في ضرورة احترام وحدة ، وسيادة ، واستقلال العراق ، وعدم التدخل في شؤنه الداخلية ، والحفاظ على هويته العربية والإسلامية ودعا المجلس الوزاري إلى ضرورة تعزيز الدور العربي في استقرار وأمن العراق ودعم حكومته مرحباً بالزيارة التي قام بها سمو الشيخ - عبادة بن زايد آل نهيان وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة إلى العراق .

كما أكد المجلس على أن تحقيق الأمن والاستقرار في العراق يتطلب حلاً سياسياً ، وأمنياً ، يعالج أسباب الأزمة ، ويقضي على جذور الفتنة الطائفية ، والأعمال الإرهابية ، ويعقق المصالحة الوطنية العراقية الحقيقية ، مؤكداً وداعماً لكل الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية في هذا الشأن .

وجدد المجلس دعواته للأمم المتحدة ، والجهات المعنية الأخرى ، لإنهاء ما تبقى من أمور لا تزال غير مسبوقة ، تتعلق بموضوع إعادة الأرشيف الوطني لدولة الكويت ، الذي استولى عليه النظام البائد ، والتصرف على مصر من تبقى من الأسرى والمفقودين ، من مواطني دولة الكويت وغيرهم من مواطني الدول الأخرى .

وبشأن عملية السلام في الشرق الأوسط ، أعرب المجلس عن إدانته وشجبته لاستمرار الانتهاكات ، والممارسات الوحشية ، التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ، بشكل يومي ، ضد أبناء الشعب الفلسطيني ، داعياً المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود الفاعلة للضغط على إسرائيل وتحديدها من منظور الاستمرار في تجاهل المساعي ، والمبادرات السلمية العربية والدولية ، وتدني قرارات الشرعية الدولية . ومطالبة إسرائيل بوقف عمليات تهويد القدس ، وبناء وتوسيع المستوطنات ، ورفع الحصار الجائر على قطاع غزة ، وإطلاق المعابر ، وكل الإجراءات التي من شأنها مفاخمة المعاناة الإنسانية لإنهاء الشعب الفلسطيني مؤكداً على ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسئولياته السياسية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني .

كما أكد المجلس الوزاري ، مجدداً ، على ضرورة وأهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية ، باعتبارها الأساس لحماية المصالح العليا للشعب الفلسطيني ، داعياً الأخوة الفلسطينيين بالعودة إلى الالتزام